

سئل فيها اذا كان لقطع ارض حق شرب من الماء واصحاب الارض مستمر فون
 في الشرب المرقوم من الزمن القديم والآن واحد بعد واحد ويدعى شخص
 حصته معينة من الشرب المزبور ويكلف صاحب الارض المذكورة باظهاره ويشك
 يشهد بكون الشرب مختصا بالارض المذكورة قبل يبق الشرب المزبور بيد
 صاحب الارض الواضع يده عليه هو ومن قبله من الزمن القديم ولا يكلف الـ
 اظهاره يشك يشهد بكون الشرب مختصا بالارض او لا **اجاب** يبق الشرب المزبور
 بيد صاحب الارض الواضع يده عليه من الزمن القديم ولا يكلف الـ اظهاره
 يشهد بكونه مختصا بالارض والتم المرفق **سئل** فيها اذا نصب طابقت معينة
 من النصارى شخصاً منهم ليجمع المال المترتب عليهم بسبب الجالية وجعلوا له نظير
 ذلك مقدرا ما ينوبه من المال المذكور يدفعونه اليه ليدفعه عن نفسه وجمع
 المال المرقوم ويشتري بعضهم من دفع ما ينوبه من المبلغ الذي جعلوه لجمع المال
 المرقوم قبل يلزم الممتنع من الجاعة المذكورين بدفع ما ينوبه من ذلك الى النخص
 المزبور والحالة ما ذكر **اجاب** يلزم الممتنع منهم بدفع ما ينوبه من ذلك
 الى الشخص المذكور والله الموفق **سئل** فيها اذا كان ماء طالع مشتركاً بين اهل
 محلة ولم يتصرفون فيه بحسب استحقاقهم من مدة تزيد على ما يتيسر واحداث
 رجل من محلة اخرى بالطالع فرضا ليتوصل منه الحصة من الماء وقد دعت عليه
 اهل المحلة لدى القاضي بان الفرض المذكور محدث وانوا ببينة عادلة تشهدت
 لديه محدثة فحكم بالسحقاق اهل المحلة الماء المذكور ومنع الرجل المزبور من
 معارضتهم قبل وقع حكم الحاكم الشرعي ووافق محله المعبر المرعي اولا افتونا
اجاب نعم وقع الحكم موقعه الشرعي ووافق محله المرعي والمحدث بجبل النية
 عن المكان اذا حصل به الضرر الجيران وبالله المستعان **وهذه الصورة**
 اذا ادعى الرجل المذكور بان له دمنة قد يته يتوصل اليها الماء من الطالع المذكور
 وارق بان له يتصرف فيه من مدة تزيد على عشر سنين والحال ان ليس له بينة
 تشهد باستحقاقه من ماء الطالع المرقوم قبل تسع دعواه بعد مدة المدة او لا
 واذا سمعت بل يكلف الـ اثبات استحقاقه بالبينة العادلة او لا **اجاب** لا

آدم بور

غلته التي تصرف فيها او لا **اجاب** يكلف المشتري الـ اثبات الوكالة في وجهها
 ولا تكفي شهود المصروف المرقوم وان تجزئ عن الاثبات تخلف انها لم تؤكل في ذلك تمنع
 المشتري من معارضتها في البيع ويلزم بدفع غلته التي تصرف فيها والله الموفق
سئل فيها اذا اشترى زيد نصف طاحون من جماعة مبلغ معلوم ثم ماتت من اولاد
 عن زوجته واولاد منها فنصب القاضي اخاه وصياً على اولاده ثم ماتت غايباً واولاد
 وآل الـ عنهم الوصي من ارثهم وبقى بنت صغيرة فتصرف الوصي في غلته الطاحون
 وفي غيرها وصرف على تزكية اخيه واولاده الذين ماتوا بعده واولادها على اخيه
 من الديون من الدينون الثابتة وصرف على البنت ما اعتارت اليه ثم بعدة ظهر في
 الطاحون وفق العذر وثبت في وجه الوصي ونزعت الطاحون من عم البنت وبقى
 مبلغ المشتري عند الجماعة الـ عم البنت ثم بعد ذلك عزل القاضي عم البنت عن الوصاية
 ونصب ام البنت وصية على بنتها ثم بعدة اقرت البنت بان في ذمتها من مائة
 وصارته البنت اخيه الصغيرة واما الوصية عليها مبلغا معلوما بقيت ما جرت
 الارث الربا من خلفات البنت بعد وفاة الديون الذي كانت على اخيه وكتب
 بذلك حجة والحالة ان اقرار عم البنت داخل به مبلغ الطاحون التي نزعت في مائة
 وصارته والآن ام البنت تطلب المبلغ من الجماعة وعم البنت يدعي ان من جملة
 المبلغ الذي اقر به فالحكم في ذلك افتونا **اجاب** يلزم العم البنت على ان مبلغ
 الطاحون من جملة المبلغ الذي اقر به فان لم تكن له بينة تخلف ام البنت انه ليس
 من جملة المبلغ المذكور والله خارج عنه والله اعلم **سئل** فيها اذا كان ماء طالع مشتركاً
 بين اهل محلة فاحد من رجلين من محلة اخرى ليتوصل منه الحصة من الماء فاحداث
 عليه اهل المحلة لدى القاضي ان الكسر المزبور محدث وان حقه من ماء طالع اقرت
 بذلك بينة عادلة وحكم بالان يدعي الرجل المذكور ان له حصة قد كان يتوصل
 من الماء العيون الكسر المذكور فرضا بجرحه من الماء ويؤيد اقامة البينة على ذلك
 قبل تقبل بينة بعد ما ثبت لدى القاضي ان الكسر محدث وان حقه من ماء طالع
 آخر وتكون بينة نفي اوله **اجاب** لا تصح بينة بانه فرض قد كان
 بجرح من الماء بعد ثبوت كونه كسر لثمة القاضي ويكون بينة واقعة والقاضي

عكره رباق باه من غلته

سئل فيها